الفصل السابع

تراجع التأييد للرأسمالية المتوحشة

obeikandl.com

obeikandl.com

تراجع التأييد للرأسمالية المتوحشة

بدأ الكثيرون ممن كانوا يمجدون الليبرالية الجديدة " الرأسمالية المتوحشة " ويؤيدنها بشدة – فى الانصراف عنها وتوجيه النقد اللاذع لها ، فقد أدت إلى الغنى الفاحش لحفنة من رجال الأعمال ، والفقر المدقع للغالبية العظمى من بنى البشر . وها هو الملياردير تيد ترنر (**Ted Turner**) صاحب محطة **CNN** للبث التليفزيونى ، عندما تبرع على مضض فى عام 1994م بـ 200 مليون دولار لصالح بعض الجامعات والمؤسسات المدافعة عن البيئة قال: " حينما وقعت على سندات التبرع ، كانت يدى ترتجف لعلمى بأننى سأخسر بهذا التوقيع المنافسة على أن أكون أغنى أغنياء أمريكا " . وهكذا ، بدلاً من أن يشعر براحة الضمير من جراء هذا التبرع ، أكل قلبه الخوف من تراجع منزلته الاجتماعية .

لقد كان تيد ترنر من أشد المعجبين والمدافعين عن الليبرالية الجديدة ، وكانت محطته التليفزيونية **CNN** بها برامج عديدة تمجد اقتصاديات السوق ، حتى إن العاملين لدى **CNN** كانوا يردون على النقد الموجه إلى أساليب التدليس المكشوفة ، بحجة مريبة مفادها، " الهدف النبيل " يبرر هذه الأساليب برمتها . وهذا هو أحد أهم المبادئ الأساسية التى قامت عليها الحضارة الرأسمالية " الغاية تبرر الوسيلة " الذى وضعه "ميكافلى" الإيطالى الأصل.

ولكن تيد ترنر وزوجته "جين فوندا" أصبحا الآن من أكثر المهتمين بالمشاكل البشرية، لقد أكد تأكيداً جازما بأنه أدرك عظمة المخاطر بنفسه حيث قال : " إنّ أصحاب المليارات الكثيرة مشغولون الآن بتسريح الكوادر الإدارية الوسطى ، قبل أن يكون لهم حق الحصول على راتب تقاعدى من شركاتهم : إننا فى طريقنا لأن نصبح المكسيك ، أو البرازيل ، حيث

يعيش الأغنياء خلف أسوار المنتجعات ، مثلهم مثل أغنياء هوليوود . ويقوم العديد من أصدقائى الأغنياء بتشغيل جيشٍ من فرق الحماية الخاصة لخوفهم من الاختطاف ". ويستنكر تيد ترنر ضآلة المبالغ التى يتبرع بها أغنى الأغنياء من أجل المساعدات الاجتماعية والبيئية ، مقارنة بما يتبرع به أصحاب الملايين ، ويقول فى ذلك : " فالحكومة الاتحادية مفلسة ، وحكومات الولايات المختلفة مفلسة هى الأخرى . إن الثروة برمتها فى قبضة هذه الفئة العظيمة الثراء ، والقليلة العدد ، ومع هذا لا أحدَ منهم يعطى من ثروته . إن هذا ينطوى على مخاطر جسيمة بالنسبة لهم ، وبالنسبة للبلد ككل . إننا على وشك أن نرى ثورة فرنسية جديدة، ثورة تجلس فى سياقها سيدة أخرى شبيهة بالسيدة «ديفارج» لتشاهد وهى تحبك الغزل ، كيف ينقل الأثرياء بعربات تجرها الثيران إلى ميدان المدينة لتقطع رءوسهم " !

يعتقد ترنر الآن أن قائمة أغنى الأغنياء الـ400 قد دمرت البلد ، وذلك أن هؤلاء الأغنياء الجدد سيتسترون على حساباتهم المصرفية " . إنه يرغب أن يتخذ مبادرة ترمى إلى تصنيف المتبرعين حسب مقدار تبرعاتهم ، والاتفاق على معاهدة لنزع الثروة شبيهة بمعاهدة نزع السلاح النووى . " فلو ضحى كل واحد منا بمليار دولار من ثروته ، لظل تسلسلنا جميعا على ما هو عليه الآن فى القائمة " .

فى عالم اليوم لا يوجد شىء قادر على التنقل بالسرعة التى ينتقل بها رأس المال ، فمن ناحية توجه الاستثمارات الدولية تدفق التجارة ، ومن ناحية أخرى تحدد المليارات المتنقلة بسرعة الضوء أسعار الصرف الأجنبى لعملة الدولة التى دخلت إليها ، وكذلك القوة الشرائية فى هذه الدولة . ومن ثم فإن الشركات العابرة للقارات تتجه لإنتاج بضائعها فى المناطق التى تتصف بتدنى الأجور ، وبخلوها من مدفوعات الضمان الاجتماعى ، أو تكاليف المحافظة على سلامة البيئة ، وبذلك تستطيع هذه الشركات تخفيض التكاليف المطلقة التى تتحملها لانتاج منتجاتها . ويترتب على هذا الأمر انخفاض أسعار السلع المنتجة، وكذلك انخفاض أجور العمال المنتجين لهذه السلع .

وهكذا أدت سرعة انتقال رأس المال عبر الحدود الدولية ، إلى أن الشركات العابرة للقارات أصبحت أقل خضوعا للحكومات ورقابتها ، بل أصبحت هذه الشركات اليوم ترعب الحكومات وناخبيها على حد سواء ، وتجرد الجميع مما لديهم من سطوة . لقد أصبحت الشركات العابرة للقارات تتحكم فى 80٪ من حجم التجارة العالمية فى السلع والخدمات ،

وينتج أكثر من نصف هذه التجارة فى شبكة المصانع التى تمتلكها هذه الشركات. ومن هنا فإن هذه الشركات صارت محور العولمة، والقوة الدافعة لها بلا انقطاع.

وعلى ما يبدو فإن مصيدة العولمة قد أطبقت على فريستها على نحو لا مفر منه ، فها هى حكومات أغنى وأكبر دول العالم تبدو كما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأى توجه آخر. وليس هناك دولة عانى فيها السكان من هذا التطور ما عاناه سكان الدولة الأم للثورة الرأسمالية الحالية "العولمة" ، تلك الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية .

حقا لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكة أعظم دولة فى العالم اقتصاديا ، وسياسيا وعسكريا ، إلا أن مواطنيها دفعوا ثمنا باهظا من أجل ذلك .

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكة أرخص دول العالم من حيث الأجور ، لقد أدت المنافسة المتصاعدة بين الشركات إلى إصابة ما يزيد على نصف السكان بالفزع الأمريكى الجديد : انحدار بلا نهاية . ففى عام 1995م حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور فى الولايات المتحدة الأمريكية ، عن كل ساعة عمل مبلغا هو من الناحية الحقيقية أدنى مما كانوا يحصلون عليه فى عام 1973م بمقدار 11٪ وهذا يعنى انخفاض المستوى المعيشى الفعلى ، بالنسبة الغالبية العظمى من السكان فى العقدين الأخيرين .

لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى بمقدار 33٪ فى الولايات المتحدة خلال الفترة من عام 1973م حتى عام 1994م ، إلا أن متوسط الأجر الإجمالى بالنسبة للعاملين الذين لا يتقلدون مناصب إدارية انخفض بنسبة 19٪ خلال الفترة المذكورة.

أما بالنسبة لثلث السكان الأقل دخلا فقد انخفض متوسط الأجر بنسبة 25٪ عما كان عليه قبل عشرين عاما ، ومعنى هذا أن النمو الذى تحقق فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المذكورة ، قد حصل عليه الأغنياء بالكامل ، أى أن أغنى 20٪ من السكان قد أخذوا كل ما تحقق من زيادة فى الدخل القومى الأمريكى ، وهم فى الحقيقة 20 مليون عائلة .

حتى بالنسبة لهؤلاء الأغنياء ، فإن الأرباح المتحققة خلال الفترة المذكورة لم يكن توزيعها عادلا ، حيث تضاعفت ثروة أغنى الأغنياء ، وهم يمثلون 1٪ من إجمالى السكان وعددهم نصف مليون عائلة . حيث يمتلك هؤلاء الـ 1٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية ثلث الثروة التى يمتلكها جميع السكان . وهكذا استحوذ أصحاب ومديرو المشروعات الكبرى

على جميع ما تحقق من زيادة فى الناتج القومى الأمريكى ، حيث ارتفع دخلهم بنسبة 66٪ منذ عام 1979م . وهكذا اتسعت الفجوة بين دخول الفقراء ودخول الأغنياء اتساعا عظيما .

وأفضل دليل على هذا الاتساع أن "أنتونى أورايلى" مدير متجر المواد الغذائية العملاق بلغ مرتبه السنوى 80 مليون دولار ، أى ما يعادل 40 ألف دولار فى الساعة الواحدة . ويحصل غالبية هؤلاء المديرين الكبار على مرتباتهم الضخمة هذه إكراما لهم على ما يبذلون من جهد فى سبيل تخفيض تكاليف العمالة بكل السبل . ويكون تخفيض تكاليف العمالة إما بالاستغناء عن عدد منهم ، أو تخفيض الأجر الذى يحصل عليه العامل .

إن تخفيض تكاليف العمالة دفع الشركات الأمريكية (التى تعمل فى مجال الصناعات ذات التقنية المتدنية ، والتى تنتج الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأجهزة المنزلية بأنواعها المختلفة) إلى الهجرة من الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تحول هؤلاء المنتجون إلى مستوردين يقومون إما بشراء المنتجات من منتجين آسيويين ، أو بتسويق ما تنتجه مصانعهم التى أقاموها خارج الولايات المتحدة الأمريكية فى إندونسيا ، والمجر ، وبولندا ، والمكسيك، وغيرها من الدول . فعلى سبيل المثال فإن فروع الشركات الأمريكية العاملة بالمكسيك يعمل بها حوالى نصف مليون عامل بأجر أقل من خمسة دولارات فى اليوم ، أى بأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد . ويعمل هؤلاء العمال باليومية حيث لا تأمين اجتماعيا ولا تأمين صحيا على الإطلاق . المهم أن يكون الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة من أجل أن يحصل أصحاب ومديرو الشركات العابرة للقارات على أقصى أرباح ممكنة .

لقد استطاع جميع أصحاب ومديرى الشركات الأمريكية منع تكوين أى نقابات ، أو تنظيمات تدافع عن حقوق ومصالح العمال . وكان هذا بتوجيه مباشر من الرئيس الأمريكى "ريجان" الذى أمر بطرد جميع النقابيين من جهاز السيطرة على حركة الطائرات التابع للدولة. وبعد ذلك أدخلت الحكومة الأمريكية ، والكونجرس الأمريكى تغييرات عديدة على قانون العمل ، بما يخدم مصلحة رجال الأعمال ، الأمر الذى جعل أصحاب ومديرى المؤسسات والشركات يتبعون سبلا متطرفة فى علاقات العمل على نحو لا مثيل له من قبل . وقد دفع ذلك الاقتصادى الأمريكى" لستر ثارو "إلى أن كتب قائلا : "إن بوسع المرء أن يدعى أن من فى أمريكا من رأسماليين قد أعلنوا الحرب الطبقية على عمالهم ، وأنهم قد فازوا بها " .

فى ظل انعدام الرقابة الحكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبح هناك مبدأ سائد فى المجتمع الأمريكى برمته : " **The winner takes all** " ، أى مبدأ " الرابح يحصل بمفرده على

كل الثمار " . لذلك قام مديرو الشركات بالاستغناء عن العمالة بدون رحمة أو رأفة بأحد . على سبيل المثال فإن مديرى شركة **IBM** فى فرنسا قدموا عرضا للعاملين بها عام 1994م يتضمن إما القبول بتخفيض الأجر ، أو التسريح من العمل فى عام 2000م ، وتفاديا للتسريح قَبِلَ العاملون طواعية التنازل عن عُشر مرتباتهم . وهكذا خفضت شركة **IBM** فى الفترة 1991م – 1995م تكاليف العمل بمقدار الثلث . وأضاعت على 122 ألف عامل فرص عملهم . وقد حصل المديرون الخمسة الذين نفذوا هذه العملية على 5.8 مليون دولار مكافأة لكل واحد منهم بالإضافة إلى مرتبه الأصلى . لقد اتبعت جميع الشركات والمؤسسات العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية هذا المبدأ وتنافست فى طرد وتسريح العاملين لديها ، أو قبولهم للعمل بأجر منخفض ، فى نفس الوقت الذى يحصل فيه المديرون على المكافآت الضخمة مقابل ذلك .

وهكذا أصبح على الغالبية العظمى من سكان الولايات المتحدة أن تتكبد الخسائر بأستمرار ، فى حين أن هناك أقلية تتضاعف ثروتها ودخولها باستمرار . مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر فى الولايات المتحدة إلى 11.7٪ عام 2001م ، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتساعا عظيما ، فقد حصل أغنى 5٪ من سكان الولايات المتحدة على 22.4٪ من الدخل أى ربع الدخل القومى الأمريكى ، فى حين حصل أفقر 25٪ من السكان على 3.5٪ فقط من الدخل . لقد وصفت مجلة "النيوزيك" الأمريكية هذا الوضع بأنه " الرأسمالية القاتلة " .

إن هذا الانحدار الهائل نحو سوء توزيع الدخل جعل العديد من الاقتصاديين الأمريكيين ينتقدون هذا الوضع السَّيِّىء ويعتبرون أن هذا التوجه سبيل خاطئ . فها هو " إدوارد لوتوك" الاقتصادى فى مركز الدراسات الاستراتيجية ، والدولية يتحول من واحد من أكبر دعاة الرأسمالية ، إلى واحد من أشد المعارضين لهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة .فهو يرى أن ما تفرزه " الرأسمالية النفاثة " هو فى واقع الحال " نكته خبيثة " : فما كان يزعمه الماركسيون قبل مائة عام من مزاعم كانت خاطئة كلية آنذاك ، أصبح اليوم حقيقة ، فالرأسماليون يزدادون ثراء ، والطبقة العاملة تزداد فقراً ، وأن العولمة تطحن الناس طحنا وتدمر التماسك الاجتماعى.

يعتبر "ستيفان رواش " **Stephan roach** من أكبر الذين تراجعوا عن تأييد العولمة بعد أن كان من أشد المؤيدين لها . ويعمل ستيفان رواش رئيسا للاقتصاديين لدى بنك "مورجان

ستانلى" وترتيبه الرابع فى قائمة بنوك الاستثمار فى نيويورك . لقد نال ستيفان رواش شهرة واسعة من خلال ما نشر من كتب ، ودراسات تتناول استراتيجية الإدارة . لقد دأب فى كثير من أحاديثه فى محطات التليفزيون ، والجامعات وفى الكونجرس ، وفى الدورات التدريبية الخاصة بمديرى المشروعات ، على ضرورة السعى لنقل الإنتاج إلى الخارج ، وعلى ضرورة التخلص من القوانين واللوائح الحكومية ، والقضاء على التدخل الحكومى فى الاقتصاد .

فى يوم 16 مايو 1996 م حدثت مفاجأة لم تكن متوقعة على الإطلاق ! ألا وهى أن عملاء بنك "مورجان ستانلى " تسلموا مذكرة من "ستيفان رواش" يعلن فيها ردته وتخليه تماما عن أفكاره السابقة ، فقد كتب فى هذه المذكوة يقول : " منذ سنوات وأنا أشيد بحسنات رفع الانتاجية ... إلا أنه يتعين علىّ الاعتراف بأن أفكارى بهذا الشأن قد تغيرت الآن ، وأنى صرت أسال نفسى عما إذا كان هذا يوصلنا فعلا إلى الجنة الموعودة " وواصل حديثه فى مذكرة إلى قرائه المذهولين قائلا : " لا يمكن الاستمرار فى الضغط على القوة العاملة إلى ما لا نهاية ، فالتقليص المستمر لفرص العمل ، والتخفيض الدائم للأجور ما هو فى نهاية المطاف سوى نهج يدمر صناعتنا " .

ولا ريب أن ما يقدمه المحذرون من الأخطار المترتبة على سلوك الرأسمالية المتوحشة فى ظل العولمة ، لا يزيد فى الواقع عن كونه نداء موجها إلى كبار رجال الأعمال ، يطالبهم بضرورة أن يأخذوا بعين الاعتبار ، ما يترتب على سلوكهم من نتائج اجتماعية طويلة الأمد. ولاشك أن هذه النداءات تبقى صدًى فى واد فسيح ، فالمارد فك قيده ، وانطلق من عقاله.

إننى أذكر أنصار المدرسة النيو كلاسيكية بما فعله رائد صناعة السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو "هنرى فورد" ، حيث قطع على نفسه وعداً فى عام 1914م برفع أجور العاملين فى شركته إلى الضعف ، وصار يدفع لهم خمسة دولارات عن كل يوم عمل .

لقد أدى هذا العمل من جانب "هنرى فورد" إلى تعرضه إلى التشهير به من جانب صحيفة "وول ستريت جورنال" ، واصفة هذه الخطوة بأنها "جريمة اقتصادية" ، وفى الواقع لم يقدم "هنرى فورد" على هذه الخطوة إلا لأنه كان قد توصل بنفسه إلى المنطق الذى ساد فيما بعد فى الاقتصاد الأمريكى المتسارع النمو . فإذا كان يريد أن يجعل من سياراته سلعة استهلاكية فى متناول الجميع ، فإنه يتعين تمكين الزبائن المحتملين من الحصول على دخول تكفى لاقتناء السلع الجديدة . ولذا فإنه راح يدفع لعماله دخولا ، تكفى رواتب ثلاثة أشهر لشراء إحدى سياراته من موديل "تى".

هذا المبدأ الذى أرسى قواعده "هنرى فورد" صار فيما بعد مبدأ عاما فى النظام الرأسمالى الأمريكى ، مكنه من أن ينتصر فى كل أرجاء المعمورة ، وجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد على ظهر الأرض . أما الآن فإن أنصار العولمة النابعة من المدرسة النيو كلاسكية قد قلبوا الأوضاع رأسا على عقب ، وتخلوا تماما عن هذا المبدأ ، فكانت الطامة الكبرى التى انتهت بالأزمة المالية العالمية التى لم تنتهِ آثارها السيئة حتى نهاية عام 2009م ، والتى ربما تقتلع النظام الرأسمالى من جذوره .

إن ما فعله "هنرى فورد" بفطرته السليمة يتمشى تماما مع فريضه "الزكاة" وهى الركن الثالث من أركان الأسلام ، والهدف الأساسى منها هو خلق قوة شرائية جديدة تماما نابعة من حصول مستحقى الزكاة على حقهم فى أموال الأغنياء !

obeikandl.com